الطاقة النووية سفينة عبور الاقتصاد المصري إلى الأمان!

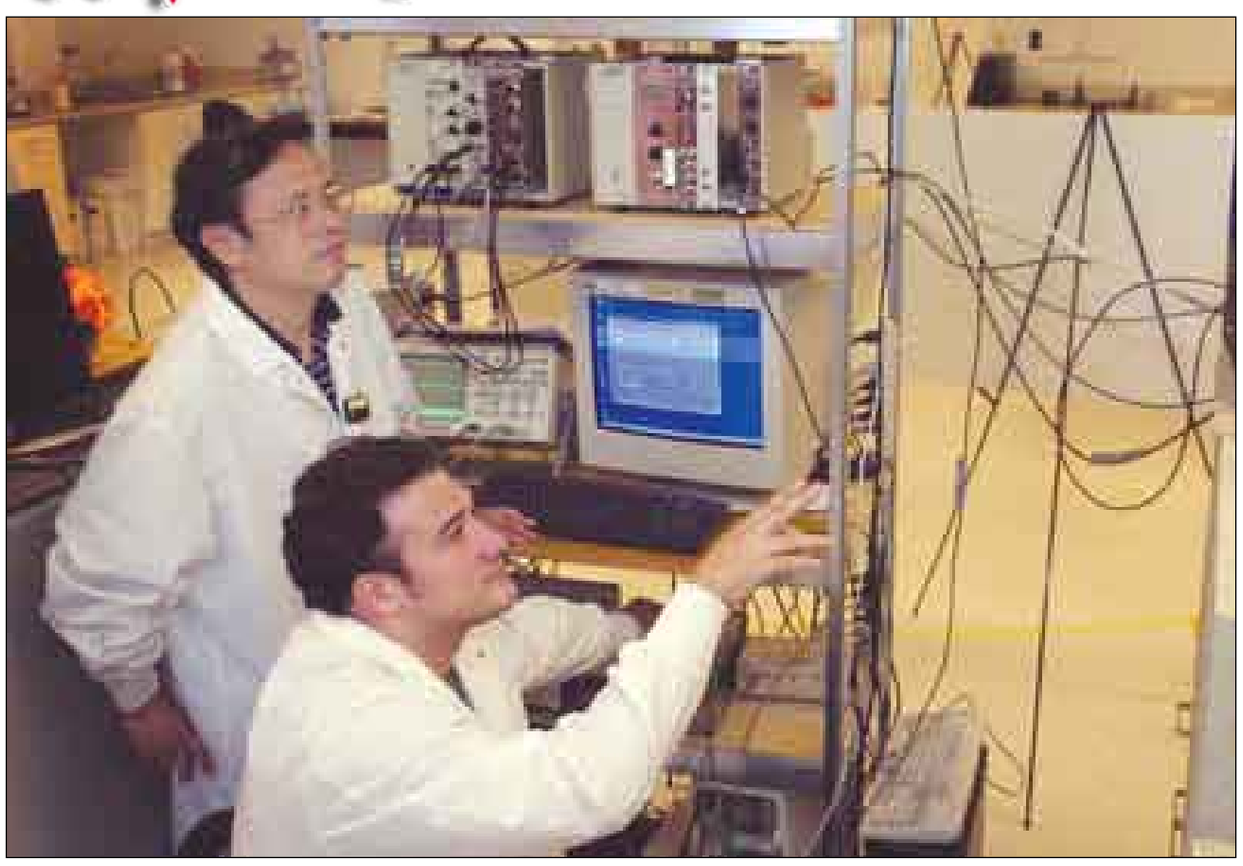

القاهرة/14أكتوبر / وكالة الصحافة العربية:

تحركات جادة تشهدها الساحة المصرية من أجل تدعيم خطط السير بجدية نحو تحقيق حلم إنشاء محطات نووية لتوليد الطاقة لمواجهة التحديات التنموية، وما تتطلبه خطط التنمية الاقتصادية من كميات متزايدة من الطاقة، ليس هذا فحسب بل تأتي جدية هذه التحركات لكون أن هذه الطاقة النووية ليست فقط بدلاً للطاقة، وإنما لكون هذه التجربة سوف يكون لها مردود تكنولوجي وصناعي واقتصادي كبير، فمصر أصبحت في أمس الحاجة إليه خاصة في ظل تزايد استهلاك الطاقة الذي يرتفع بنسبة 8% سنوياً ، وفي حالة الاعتماد على حجم الإنتاج الموجود فسوف يؤثر على حجم الإنتاج والاستهلاك سواء في البترول أو الغاز الطبيعي ، حيث إن حجم الطاقة اللازمة للتنمية الصناعية تزيد الى الضعف بالنسبة للكهرباء وأربعة أضعاف بالنسبة للغاز والبترول ، ومع توجه الحكومة لإلغاء الدعم من علي الطاقة الذي تعدي 6 مليارات جنيه تعتبر الطاقة النووية أساساً لها في الفترة المقبلة دون أن يؤثر ذلك علي قدرة مصانعنا علي المنافسة العالمية.

يرى د.رشاد القصيبي رئيس منظمة حظر التجارب النووية الأسبق أنه يجب على رجال الأعمال الممثلين للقطاع الخاص من يساهموا في إنشاء المحطة النووية فهم قادرون على المساهمة بالتنازل عن نسبة من أرباحهم ، خاصة أن للمشروع مردود إيجابي علي الصناعة المصرية بتوفيركم كبير من الطاقة مما يساعد علي ارتفاع نسبة المكون المحلي بنسبة 50% كقيمة مضافة، موضحاً أن الحكومة كخزانة لا تستطيع تدبير نفقات المحطة النووية لذا يجب فتح باب التبرعات من الشعب ، ومساهمات رجال الأعمال ، أو تعقد اتفاقيات مع بعض الدول للمساهمة أو الحصول على قروض ميسرة ،وبفائد أقل ، ويكون ذلك بموجب اتفاقية حتي لا تتراجع دولة ما مع دفع القرض، وبالتالي نضمن الاستمرار في الاقتراض ولا يتوقف المشروع ، بالإضافة إلي ضرورة إنشاء مراكز لتدريب الكوادر البشرية الجديدة لتحقيق الأمان ، ومصر لديها الخبرة الكافية في هذا الشأن .

ويوضح أن القطاع الخاص يحقق أرباحاً مهولة من خلال التصدير والبيع في السوق المحلية بأسعار مرتفعة ، بالإضافة إلى أن معظم مشاكله تم حلها من قبل الحكومة سواء من خلال إصدار قوانين أوقرارات من شأنها رفع القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية ، لذا يجب عليه المساهمة في مشروع سوف يعود بالإيجاب على المجتمع كله.

وشدد على أن إنشاء محطة نووية واحدة يكفي للتنمية الصناعية لأن العائد سوف يكون كبيراً إذا أحسن استغلاله ، وسوف يكون العائد أكثر من خلال مشاركة القطاعات مع بعضها البعض لتصنيع سلعة ما بالاعتماد علي نفسها في صناعة الخامات اللازمة للسلع بحيث أن المحطة النووية ستوفر قدراً كبيراً من الطاقة ، ويصبح المكون المحلي في أية سلعة لا يقل عن 50% وبالتالي ستوفرعمالة وزيادة رأسمال واستثمار ، وتوجد أفكار جديدة لدي الصناع .

تغيير ثقافة

ويقول د. علي الصعيدي وزير الكهرباء والطاقة المصرية الأسبق: نحن باتخاذ خطوة إنشاء محطة طاقة نووية نعمل على تغيير ثقافة بأكملها سواء في الزراعة والصناعة أو أي قطاع آخر ، وبالتالي فإن المردود الاقتصادي كبير لايمكن توقعه، خاصة أن الاستغلال الأمثل للأشياء يجعل لها مردوداً ايجابياً أكبر مما نتوقع ، فالمهم أن نحافظ على عامل الأمان لهذه المحطة.

ويضيف: نحن نتحدث عن إنشاء محطة واحدة وبالتالي فإن تأثيرها لن يكون ملموساً بشكل كاف ، فنحن نحتاج إلى محطات، وبالتالي لن تؤثر علي الأسعار بالشكل المطلوب بل سيكون هناك ارتفاع في الأسعار الخاصة بالطاقة، خاصة بعد المضي قدما في سياسات رفع الدعم عن الطاقة بالنسبة للمصانع كثيفة الطاقة.

ويري نبيل فريد حسانين رئيس غرفة الصناعات الهندسية باتحاد الصناعات أن إنشاء محطة الطاقة لنووية لا يعوض المصانع عن ارتفاع أسعار الطاقة وأن مردودها على الصناعة ضعيف والاستفادة الوحيدة ستعود على خزانة الدولة في حالة بيع الكهرباء للدول المجاورة ، وأن القطاع الخاص غير قادر على المساهمة ماديا لأنه عرضة للوقوع في أية لحظة نتيجة للضغوط الحكومية عليه، بل ونحتاج إلى كوادر بشرية فنية وخبرات في المجال النووي إذا كنا جادين في إنشاء المحطة النووية .

ويوضح أن هناك دراسات تتم للحصول على قروض من البنوك الدولية ، خاصة أن تكلفة المحطة لا تستطيع البنوك المصرية تحملها ولا يمكن أن تتحمل الخطة الخمسية للدولة هذا المبلغ الكبير الذي يتعدي الـ25 مليار دولار ويجب الأخذ في الاعتبار عدم جود كوادر بشرية قادرة علي تحقيق إجراءات الأمان للمحطة خاصة أن العامل المصري قد تعود على "التواكل" والمشكلة الأخري أن هناك خوفاً من أن يتوقف الإنشاء فقرار إنشاء المشروع سياسي قبل أن يكون اقتصادياً ولا يجب الاعتماد علي القروض .

ويشير إلي أنه من الممكن أن يساهم في مجال الإنشاءات خاصة قطاع الصناعات الهندسية سواء من خلال مناقصات أو غيرها لكن لابدأن يكون هناك شرط أن تصل نسبة المكون المحلي للمحطة إلي 60% فالقطاع الصناعي المصري يستطيع الشاركة ، أما المشاركة المادية فهي صعبة جداً علي القطاع الخاص المصري ، ويجب ألا نحمل هذا القطاع فوق طاقته فهو معرض للوقوع في أية لحظة نتيجة لضغوط الحكومة عليه .

ويخلص إلي أنه لا يوجد أي عائد إيجابي على الصناعة بل علي العكس فالكهرباء والغاز يرتفع أسعاره وإنشاء محطة واحدة غير كاف ليحدث تأثيرات على الصناعة المصرية ، فالحكومة لاتمنح أي شيء للصناع مجاناً وإلا لما أقدمت على زيادة أسعار الطاقة علي المصانع فإنشاء محطة نووية خطوة جيدة ولكن ليس لها مردود على الصناعة.

2007 عام الأحداث والأزمات الاقتصادية

محللون اقتصاديون : ارتفاع أسعار النفط سببه عوامل جيوسياسية منها التوترات في منطقة الشرق الأوسط

وكالات / متابعات:

حفل العام 2007 بالأحداث الاقتصادية حيث شهد ارتفاعات قياسية في أسعار النفط، وهبوطا حادا للدولار مقابل العملات الرئيسية، وأزمة الرهن العقاري الأميركية التي أدت إلى تداعيات عالمية كبدت الشركات والبنوك خسائر بعشرات المليارات من الدولارات.

وسجلت أسعار النفط مستويات قياسية مرتفعة عديدة عام 2007 كان آخرها يوم 21 نوفمبر الماضي عندما بلغ الخام الأميركي الخفيف 99.29 دولارا للبرميل، ما أدى إلى قيام العديد من الدول بزيادة أسعار منتجات النفط منها وقود السيارات، وإلقاء مزيد من الأعباء على المستهلكين.

وعزا محللون ارتفاع أسعار النفط إلى عوامل جيوسياسية منها التوترات في منطقة الشرق الأوسط، وعدم الاستقرار في نيجيريا، والمضاربات في الأسواق، والأعاصير التي ضربت مناطق في الولايات المتحدة أكبر مستهلك للطاقة في العالم، وتلك التي أصابت مناطق منتجة.

وانعكست الاختلالات في أسعار صرف العملات الرئيسية سلبيا على الاقتصاد العالمي، حيث غذت التضخم الذي ارتفع في العديد من دول العالم وخاصة تلك التي تربط عملتها بالدولار بعد انخفاض العملة الأميركية أمام نظيرتها الأوروبية إلى مستوى قياسي حيث بلغ اليورو 1.4966 دولار، وهو أعلى مستوياته على الإطلاق.

وحذر الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي من خطر أن يقود اختلال أسواق العملة إلى حرب اقتصادية سيكون الجميع من ضحاياها، وأضاف أن اليوان الصيني يمثل مشكلة للجميع، داعيا واشنطن أيضا إلى حل مشكلة ضعف الدولار.

الخليج والدولار

وفي خطوة لمواجهة مشكلة التضخم أعلنت الكويت يوم 20 مايو 2007 التخلي عن ربط عملتها الدينار بالدولار، في سياسة نقدية جديدة سعيا للحد من الضغوط التضخمية، متخلية عن العملة الأميركية التي ربطت عملتها المحلية بها منذ 2003.

صندوق النقد الدولي تنبأ بتراجع التضخم في المنطقة العربية عام 2008 عن أعلى مستوياته في عقد كامل التي سجلها في 2007 لكن دول مجلس التعاون الخليجي الخمس الأخرى التي تضم السعودية والإمارات وقطر والبحرين وسلطنة عمان، أبقت على ربط عملتها بالدولار رغم هبوط أسعار صرفه عالميا وتسببه في ارتفاع معدل التضخم فيها وتقليص القوة الشرائية للمواطنين.

وتوقع صندوق النقد الدولي تراجع التضخم في المنطقة العربية عام 2008 عن أعلى مستوياته في عقد كامل التي سجلها في 2007، وتنبأ بنمو الاقتصاد في منطقة الخليج المنتجة للنفط إلى 5.4% عامي 2007 و2008.

وقرر مجلس التعاون الخليجي إطلاق السوق الخليجية المشتركة اعتبارا من أول يناير 2008 في إطار مساعيه لتحقيق الوحدة النقدية المزمعة عام 2010.

أزمة الائتمان

وكانت أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة أحد أبرز المشكلات الاقتصادية في العام 2007 حيث قالت مؤسسة غلوبل إنسايت الاستشارية إن زيادة عدد المنازل التي ستباع بعد تخلف أصحابها عن تسديد القروض ستؤدي إلى خسارة تقدر بمليارات الدولارات عام 2008 في المدن الأميركية الرئيسية.

وتوقعت غلوبل خسارة ولاية نيويورك 10.4 مليارات دولار بسبب تدني النشاط الاقتصادي في 2008، وخسارة لوس أنجلوس 8.3 مليارات وكل من دالاس وواشنطن 4 مليارات وشيكاغو 3.9 مليارات.

وقال مدير صندوق النقد الدولي السابق رودريغو راتو إن أزمة الائتمان العالمية ستؤثر على الاقتصاد العالمي في 2008 أكبر من تأثيرها في 2007. وأوضح أن آثار أزمة الائتمان التي نتجت عن انهيار القطاع الأميركي للقروض العقارية العالية المخاطر في يوليو 2007 ستظهر بدرجة أكبر في الولايات المتحدة وأوروبا، وستؤدي إلى تباطؤ في نمو الاقتصاد العالمي.

نقص الغذاء

وفي المجال الغذائي حذر المعهد الدولي لأبحاث سياسات الغذاء من مواجهة العالم نقصا في المواد الغذائية لاستهلاكه غذاء أكثر مما ينتج. وقال المعهد إن أسعار المواد الغذائية قد ترتفع لسنوات بفعل عوامل منها التوسع في زراعة محاصيل لإنتاج الوقود الحيوي وعلى رأسها الإيثانول والتغيرات المناخية.

وفي الشأن الفلسطيني تعهد المانحون في مؤتمر باريس يوم 17 ديسمبر 2007 بتقديم مساعدات بقيمة 7.4 مليارات دولار للسلطة الفلسطينية كدعم اقتصادي.

وأما في لبنان فقد قدر مسؤولون خسارة اقتصاد البلاد بما لا يقل عن 20% من ناتجها المحلي الإجمالي في ثلاث سنوات مقارنة مع أواخر عام 2007. وحذر وزير المالية اللبناني جهاد أزعور من تأثيرات الفراغ الرئاسي السلبية على الاقتصاد المحلي، داعيا إلى حل سريع للمشكلات السياسية والأمنية.

واتجهت مبادرة الرئيس الفنزويلي هوغو شافيز لإنشاء مصرف للجنوب (بنك بانكو ديلا سور) نحو التطبيق الفعلي عقب توقيع رؤساء دول من أميركا اللاتينية يوم 9 ديسمبر 2007 وثيقة تأسيس مصرف الجنوب الذي سيكون بديلا إقليميا لصندوق النقد والبنك الدوليين.

ويبلغ رأس مال المصرف الأولي سبعة مليارات دولار، ويهدف إلى تقديم مساعدات لمشاريع التنمية المحلية، والأعضاء المؤسسون له هم الأرجنتين وفنزويلا والبرازيل وأورغواي وباراغواي والإكوادور وبوليفيا.

وبشكل إجمالي فإن 2007 كان عاما زاخرا بالأحداث الاقتصادية وتميز بارتفاعات قياسية لأسعار النفط وهبوط قياسي للدولار أمام اليورو، ستلقي بآثارها السلبية على الاقتصاد العالمي في العام 2008 دون وجود حلول ناجعة في الأفق المنظور.